

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

P. O. Box 3243, Addis Ababa, ETHIOPIA Tel.: (251-11) 5182402 Fax: (251-11) 5182400
Website: www.au.int

لجنة الاتحاد الأفريقي
الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية
العابرة
للقارة والأقاليم والطاقة والسياحة
لومي، توجو، 17-13 مارس 2017

برنامج مفوضية الاتحاد الأفريقي حول الإطار التنظيمي
المنسق القانوني القاري لقطاع الطاقة في أفريقيا: حالة قطاع الكهرباء

-

برنامج مفوضية الاتحاد الأفريقي حول الإطار التنظيمي المنسق القانوني القاري لقطاع الطاقة في أفريقيا: حالة قطاع الكهرباء

1. مقدمة

لايزال قطاع الطاقة في أفريقيا يواجه تحديات ضخمة تشمل انخفاض قدرة وفعالية توليد الطاقة والتكاليف العالية وإمدادات الطاقة غير المستقرة وغير الموثوق بها ومعدلات الوصول المنخفضة. تؤثر هذه التحديات بشكل سلبي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القارة. مع طلب مرتفع باستمرار على الطاقة الحديثة، هناك حاجة ماسة لمعالجة السياسات والاستثمار والأسواق والحوافز الفنية التي تقف أمام تطور قطاع الطاقة في القارة. تمثل تنمية البنية التحتية للطاقة الإقليمية والسوق أحد الاستراتيجيات الرئيسية لمعالجة هذه الثغرات والحوافز.

هناك العديد من المبادرات الإقليمية والقارية والعالمية في أفريقيا تهدف إلى معالجة هذه الحوافز في قطاع الطاقة وتسريع الوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة في القارة بما في ذلك برنامج تنمية البنية التحتية في أفريقيا ومبادرة الطاقة المستدامة للجميع، وممر أفريقيا للطاقة النظيفة لمجمع الطاقة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وشراكة أفريقيا والاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة وغيرها. وتشير النجاحات المستمرة والتدرجية لهذه المبادرات الإقليمية والقارية إلى أن البنية التحتية الإقليمية والعبارة للحدود ستكون عنصرًا رئيسيًا لنظام الطاقة الأفريقية في المستقبل.

يتطلب تطوير البنية التحتية الإقليمية المستدامة وتعزيز التكامل الإقليمي والتجارة الأفريقية البينية تطوير الأطر التنظيمية المنسقة القارية الفعالة والشاملة، التي من شأنها تعزيز التعاون والتنسيق الإقليمي بين أصحاب المصلحة بما في ذلك الدول الأعضاء، وكذلك المؤسسات الإقليمية.

في مجال قطاع الطاقة، سيسهل الإطار التنظيمي المنسق على الصعيدين القاري والإقليمي إنشاء سوق طاقة أفريقية، ويعزز مشاركة القطاع الخاص في قطاع الطاقة وتعبئة الموارد المالية والتقنية الضخمة المطلوبة لتوفير الوصول إلى الطاقة الحديثة لجميع الأفريقيين كما هو منصوص عليه في أجندة 2063 لمفوضية الاتحاد الأفريقي

في إعلان مابوتو الصادر في 5 نوفمبر 2010، التزم وزراء الطاقة الأفريقيين بـ "توحيد النظم وتعزيز الحكم الرشيد وذلك بهدف تهيئة مناخ ملائم لزيادة الاستثمار المباشر، على الصعيدين الوطني والأجنبي، والشراكات بين القطاعين العام والخاص بشكل خاص". أوصى وزراء الطاقة الأفريقيين مفوضية الاتحاد الأفريقي "بتعزيز وتنسيق الأطر القانونية والتنظيمية في قطاع الطاقة الأفريقي". في عام 2015، أنشأت مفوضية الاتحاد الأفريقي برنامجًا بشأن الأطر التنظيمية للطاقة من أجل تحديد الثغرات وأوصت بأفضل الممارسات وتصميم خطط العمل لتنسيق الأطر التنظيمية القارية والإقليمية في قطاع الطاقة الأفريقية، مع التركيز بشكل خاص على قطاع الكهرباء.

2. برنامج بشأن "الأطر التنظيمية المنسقة لسوق الكهرباء في أفريقيا"

قد وضعت مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وثيقة استراتيجية وخطط العمل بشأن "مواصفة الإطار التنظيمي لسوق الكهرباء في أفريقيا". تعين الاتحاد الأوروبي، من خلال مرفق المساعدة الفنية استشاريين لمساعدة مفوضية الاتحاد الأفريقي في تنفيذ الأنشطة الرئيسية للفترة 2015 - 2016. حصل البرنامج أيضا على تمويل من الحكومة الإسبانية والاتحاد الأوروبي لتنفيذ الأنشطة الرئيسية للفترة 2016-2017.

وإن الغرض الرئيسي من هذه الاستراتيجية وخطط عملها هو تحديد وتفصيل مختلف التدخلات التي تدعم أدوات السياسة والتشريع والتدابير التي يتعين اتخاذها على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية لضمان تطوير أسواق الكهرباء الإقليمية في القارة.

1. استراتيجية لتطوير الإطار التنظيمي المنسق لسوق الكهرباء في أفريقيا

تتمثل الرؤية الاستراتيجية لتنسيق الأطر التنظيمية لسوق الكهرباء في أفريقيا في تحقيق سوق متكاملة وتنافسية ومنسقة للكهرباء من أجل تسريع خطى التنمية في أفريقيا وتحسين سبل الوصول لصالح المواطنين الأفريقيين.

وبالنظر إلى الوضع والأهداف المحددة لتطوير سوق الكهرباء الأفريقية، قد تم اختيار الإصلاحات/الإجراءات اللازمة لخلق بيئة تنظيمية مواتية لتطوير أسواق الكهرباء في أفريقيا بغية المساهمة في ستة (6) أهداف استراتيجية، وهي وفقا لأهداف البرامج القارية الرئيسية ذات الصلة. تشمل الأهداف الرئيسية للاستراتيجية ما يلي:

- تطوير أسواق الكهرباء الإقليمية والقارية الفعالة من خلال التدابير والتغيرات التشريعية والتنظيمية؛
- تحسين الكفاءة التشغيلية وأداء صناعة إمدادات الكهرباء؛
- تهيئة بيئة مستقرة وشفافة ويمكن التنبؤ بها لجذب الاستثمارات.
- تعزيز أطر أسواق الكهرباء لزيادة الحصول عليها؛
- تعزيز أطر الطاقة المتجددة؛
- وضع القواعد والمعايير والأطر لكفاءة الطاقة.

2. خطط العمل للإطار التنظيمي المنسق لسوق الكهرباء في أفريقيا

إن الغرض من خطة العمل المفصلة هو تحديد الإجراءات، فضلا عن الجهات الفاعلة الرئيسية المطلوبة على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية لتحقيق المواءمة التنظيمية القارية. والهدف من ذلك هو تمكين الإجراءات التي يتعين تنفيذها في مجموعة من مرحلة الأنشطة، بدءا من الفترة القصيرة الأجل إلى الطويلة الأجل. ولذلك تفر خطة العمل بأن الأسواق الفردية هي في مراحل مختلفة من التنمية، وبالتالي تطوير وتحرير هذه الأسواق تم تنظيمه في فترات قصيرة (3-5 سنوات: 2017-2021)، متوسطة (6-8 سنوات: 2022-2024) وطويلة (9-14 سنة: 2025-2030).

حددت خطة العمل أيضا خمس (5) ركائز أساسية على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية وحولها سيتم تطوير عملية المواءمة التنظيمية بما في ذلك ما يلي:

- وضع إطار تنظيمي اقتصادي قوي.
- إنشاء إطار تنظيمي فني صلب.
- إنشاء سوق كهرباء تمكينه.
- تعزيز أطر الطاقة المتجددة.
- وضع القواعد والمعايير والأطر لكفاءة الطاقة؛

تحدد خطة العمل أيضا الموارد اللازمة وتوصي بوضع برامج للتنفيذ كمشاريع رائدة.

3. تنفيذ الأنشطة 2015 – 2016

قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي بتنفيذ عدد من الأنشطة من 2015 - 2016 حول البرنامج بشأن "تنسيق الأطر التنظيمية لسوق الكهرباء في أفريقيا". وتشمل هذه الأنشطة ما يلي:

- نظمت مفوضية الاتحاد الأفريقي اجتماعا استهلاليا مع مستشاري الاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2015 للمبادرة بوضع (أ) وثيقة استراتيجية و (ب) خطط العمل؛
- عقدت مفوضية الاتحاد الأفريقي ورشة العمل الأولى لأصحاب المصلحة يومي 23 و 24 فبراير، لعام 2016 في أديس أبابا، إثيوبيا بهدف التماس تقديم مدخلات من المؤسسات القارية والإقليمية لوضع الاستراتيجية وخطط العمل للأطر التنظيمية والتنسيقية القارية والإقليمية لقطاع الكهرباء في أفريقيا.
- كانت نتائج ورشة العمل الأولى تستخدم لوضع الوثيقة الاستراتيجية للبرنامج بشأن "الأطر التنظيمية المنسقة لقطاع الكهرباء في أفريقيا".
- نظمت مفوضية الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ورشة العمل الثانية لأصحاب المصلحة "من 1-3 يونيو، لعام 2016 في برايا، الرأس الأخضر بهدف مراجعة الاستراتيجيات وخطط العمل والتوصيات الواردة في الوثيقة الاستراتيجية حول الأطر التنظيمية المنسقة في قطاع الكهرباء.

- كانت نتائج ورشة العمل الثانية تستخدم لاستكمال الوثيقة الاستراتيجية ووضع خطة العمل للبرنامج بشأن "الأطر التنظيمية المنسقة لقطاع الكهرباء في أفريقيا".
- نظمت مفوضية الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ورشة عمل التصديق من 27-29 سبتمبر، عام 2016 في القاهرة، مصر بهدف التثبيت من صحة الوثيقة الاستراتيجية وخطط العمل، وكذلك بناء توافق عام بين جميع أصحاب المصلحة الأفريقيين ذوي الصلة بشأن طرائق تنفيذ البرنامج.

4. الإنجازات الرئيسية

- تشمل الإنجازات الرئيسية ما يلي
 - إعداد وثيقة استراتيجية.
 - إعداد وثيقة خطة العمل
 - إجازة الوثيقة الاستراتيجية وخطط العمل
 - بناء إجماع تحت بين جميع أصحاب المصلحة الأفريقيين بشأن تنفيذ طرائق البرنامج.

5. الأنشطة المستقبلية: 2017 – 2018

- وضع برامج العمل من وثيقة خطة العمل التي سيتم تنفيذها في فترة قصيرة.
- إجراء دراسة بشأن المبادئ التوجيهية لنظام التعريفات المنسقة للنقل تكون بمثابة أساس لوضع نظام التعريفات المنسقة للنقل، بما في ذلك النهج الخاصة بالتكاليف والخسائر ليتم تطبيقها من قبل مجموعة الطاقة الأفريقية.
- إجراء دراسة شاملة متناسبة لإنشاء وحدة تنسيق ودعم داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي لتنفيذ ومتابعة الاستراتيجية وخطط العمل.
- سوف تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بتعبئة الموارد المالية والفنية لتنفيذ الاستراتيجية وخطة عملها للإطار التنظيمي المنسق لسوق الكهرباء في أفريقيا.

6. التوصيات وطريق المضي قدما

- أ) إنشاء وحدة تنسيق ودعم داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي لتنفيذ ومتابعة استراتيجية وخطط عمل البرنامج بشأن توحيد الأطر التنظيمية في قطاع الطاقة. وسوف تركز الوحدة على حشد الجهود وضمان التنسيق القوي والالتزام السياسي بين جميع أصحاب المصلحة وكذلك تنمية القدرات البشرية والمؤسسية.
- ب) لا بد من توفير التمويل لتنفيذ خطط العمل من أجل أن تكون متاحة لمفوضية الاتحاد الأفريقي وتعزيز جهودها لتقديم الدعم للدول الأفريقية الأعضاء لتنفيذ البرنامج.